التنميــة المســتدامة للدولــة فــي اطار البعد السياسي

أ.م.د. احلام احمد عيسى (*)

مشكلة البحث :

هل هناك توجه سياسي وجهود سياسية وعلمية لحل مشــاكل البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

فرضيــة البحــث :علــى المســتوى السياســي بــدأ المجتمــع الدولــي يــدرك مــدى الحاجــة إلــى الجهــود السياســية فــي حــل مشــاكل البيئــة وعندهــا أصبــح مفهــوم التنميــة المســتدامة انمــوذج معرفيا للتنمية فــي العالم.

أهمية البحث :تقديم تحليل لدور الدولة التنموي والحكم الرشــيد في تحقيق التنمية المســتدامة.

هيكلية البحث :

تضمن البحث ثلاثة مباحث مهمة أبرزها

المبحث الاول دور الدولة التنموي.

المبحــث الثاني الحكم الرشــيد وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث النظرة السياسية لمصادر الطاقة واستغلال الموارد .

المبحث الأول دور الدولة التنموي:

العلاقــة بين النظام السياســي ودوره في تحقيق التنمية في جــدل كبير هناك من يعتقد انه توجد علاقــة حتميــة او ميكانيكيــة او ذا اتجاه واحد بين شــكل وطبيعة النظام السياسي وقدرته على تحقيــق التنمية ,الا ان التجــارب العالمية ضوء القرن العشــرين وخاصة في الدول الرأســمالية ذاتهــا ابتــداء" فــي المملكــة المتحدة وفرنســا والمانيــا تؤكــد كلها على ان اقتصاد الســوق لا يعمل بكفاءة الا في اطار دولة قوية ,يســود فيها القانون والعمل المؤسســاتي ,تحظى بالشرعية وتتمتع هذه المؤسســات باســتقلالية حقيقية عن النظام الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة في اطار

(*) كلية التربية - الجامعة المستنصرية

ahlamahmd١٩٧٦@gmail.com

الدستور والقانون من دون ان يمتلكها[1] وان كان الامر كذلك في اعتى الاقتصاديات الرأسمالية ,فما بالنا في الانظمة الموجهة ايدلوجيا وفكريا" ومن التجارب الحديثة نسبيا في جنوب شرق اسيا وخاصة كوريا الجنوبية وتايوان ومنذ منتصف السبعينات وحتى منتصف التسعينات فلقد تأكد ومن خلال وصف البنك الدولي في كتابه الشهير بالمعجزة ان هذه المعجزة ارتبط بروز نموذجها الانمائي بعدة عوامل كان في اولها الدور الملحوظ للدولة ,حتى جرى التعبير النظري عن ذلك فيما يسمى بمفهوم الدولة التنموية[2] ان مما ييسر قدرت الدولة على الاسهام الفاعل في اعادة البناء وتنمية البلاد هو الخصائص التي يتميز بها جهاز الدولة من قبيل :

• بناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسة الحكومة .

• توفير حد ادنى من التجانس والتناسق بين اجهزة الدولة المختلفة.

• توفير حد ادنى من استقلالية جهاز الدولة في مواجهة المجتمع السياسي ,بدا من التسيس نسبيا عن الجهاز الحكومي [3]

• سيطرة الدولة على النظام المصرفي باعتباره مدخلا أساسيا لتحويل مشاريع التنمية.

• تحكم الدول بحركة التجارة الخارجية مما يهي لحماية مناسبة للإنتاج المحلي الزراعي والصناعي وتسهيل عمليات تصدير المنتجات. إذ إن العالم بحاجة الى تنمية مستدامة ومتوازنة تركز مبدأ الوقاية بدلا" من العلاج .وهذا يعني ان الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية ,بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في المجالات الزراعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية ,مما دفع بعض المهتمين بهذا الشأن ان يطلقوا على حركة الاستدامة هذه الثورة البيئية مقارنة لها بالثورتين الزراعية والصناعية اللتين كان لهما تأثير تاريخي هائل على الثقافة الإنسانية الكونية لذا فإن الاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ,ونشاطات اقتصادية , وأنماط انتاجية واستهلاكية ,وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك لابد من إعادة صياغة النشاطات الحالية أو ابتكار أخرى جديدة ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على ان تكون مقبولة ثقافيا وممكنة اقتصاديا وملائمة بيئيا وقابلة للتطبيق سياسيا وعادلة اجتماعيا ومن ثم فانه من الملائم البدء مباشرة في تبني عدد من الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة ومنها

• استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد والاستعمال الأكثر كفاءة للموارد والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة والاستعمالات البديلة المحتملة للموارد

• عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن ان تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الارض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل

• استعمال الفضلات التقليدية كموارد قدر الامكان مع التخلص منها عند الحاجة وبطريقة لا تضر بالبشر ونظم دعم الحياة على الارض

• النضال من أجل التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية وخاصة تلك التي تعتبر ضارة للبيئة

• استخلاص منتجات النسق البيئي كما في الزراعة والصيد والاحتطاب بدون الاضرار براس المال الطبيعي

• تشجيع المروءة والكفاءة في كل من النسقين الانسيابي والطبيعي في ضوء تفضيل البستنة المتجددة والمتنوعة والمعقدة على تلك المتسمة بالتجانس والبساطة

• تفضيل الفلاحة التعددية (زراعة الأرض بالمحاصيل المتنوعة)على الفلاحة الاحادية (الاكتفاء بزراعة محصول واحد)للإبقاء على خصوبة التربة إضافة إلى تفضيل زراعة النباتات طويلة العمر على السنوية منها في انساق الإنتاج البيولوجي قدر الإمكان .

• إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع في ضوء وسائل التحكم او بخلق ظروف ملائمة لعمليات إعادة الإصلاح الطبيعي

• تشجيع عمليات إعادة تدوير النفايات ودعمها.

• تبني مبدا تغريم الملوث في ضوء سن تشريعات عقابية على المستويات المحلية والقومية والدولية.

إن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغيير رئيس وجذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الحداثة والاستعلاء والاستغلال المتمركز حول الانسان باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الانسان وينضر للعالم كوحدة كليه مترابطة بدلا من ان يكون مجموعة متناثرة من الأجزاء ,ويمكن في ضوئه دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من اجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة على سواء ,وان يكون ذلك التحول مصحوبا باهتمام بالبناءات السياسية الاجتماعية التي ممكن ان تكون اكثر دعما للاستدامة [٤]

أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في ما يلي[٥]

١-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان

٢-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

٣-احترام البيئة الطبيعية

٤-تحقيق استغلال واستعمال عقلاني للموارد

٥-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

٦-إحداث تغير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع

٧-تحقيق نمو اقتصادي تقني

المبحث الثاني :

الحكم الرشيد وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

في المعنى اللغوي ان التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم الناس استمراريتها ,اما المستديمة فهي التي تستمر بشكل تلقائي .الا ان المصطلحين استعملا للتعبير عن معنى واحد هو ذلك الذي يتضمن حدوث تنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها محدثة الاستدامة.

إن النظام التسلطي ينعت بسمات أهمها الاحتكار احتكار السلطة من قبل الحاكم والدائرة الضيقة المحيطة به ,وجحود النخبة الحاكمة وغياب أو ضعف الفصل بين السلطات ,وهيمنة الحكومة على الهيئات المستقلة غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني والسلطة الرابعة ,وتضييق الحريات .وبهذا سيكون واقعيا" وصف الحكم الرشيد بسيادة القانون ,والشفافية والمسائلة ,والمشاركة الواسعة في صنع القرار ,وفاعلية مؤسسات الدولة بضمنها الفصل بين السلطات ,ومن ثم العدالة واحترام حقوق الانسان وبالنتيجة الاستقرار السياسي ,وكل هذا ينعكس ايجابا" على مسيرة واتجاهات التنمية المستديمة ,ومن اسبقيتها التنمية البشرية .وهناك العديد من التعاريف للحكم الرشيد من وجهة نظر العلاقة بموضوع التنمية المستديمة من اهمها [٦]في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوربي و٧٧ دولة من جنوب الصحراء الكاريبي والمحيط الهادي عرف الحكم الصالح بانه (تلك الادارة الشفافة والقابلة للمحاسبة لكل الكوادر من الموارد البشرية ,والطبيعة الاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة ,وذلك ضمن نطاق بيئة سليمة سياسية ومؤسساتية ,تحترم حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون)ويعرفه البنك الدولي بانها الطريقة التي تمارس بها السلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة قصد تحقيق التنمية الشاملة .وفي البعد الاجتماعي يصبح تعريف الحكم الرشيد بأنه بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها ,إضافة إلى ارساء ثقافة التسامح في المجتمع ككل .وعليه يوكد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اهمية الحكم الرشيد في ادارة عملية التنمية واصلاح النظام الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بما يحقق استدامة فاعلة وحقيقية وليست مشوهة .وهناك مجموعة مؤشرات لقياس صلاحية الحكم, وتصنف الحكومات بموجبها إلى مجموعة من الاصناف وقسمت هذه المؤشرات على قسمين رئيسين هما:

الاول : مؤشر المسائلة العامة الذي يقيس درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلاد ,ونوعية المشاركة السياسية ,والمسائلة السياسية .

الثاني : مؤشر جودة الإدارة الذي يقيس درجة الفساد ونوعية الإدارة وتخصيص الموارد والإدارة المالية.

العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة:

لقد أدت التنمية المستدامة إلى ترابط مستويات

النشـاط الاجتماعـي والاقتصادي والسياسـي والثقافي وصولاً إلى المستوى البيئي ،ولضمان نمـو هـذه الجوانب نمـوا متوازنا يعـود بالنفع الى حيـاة المواطنين تحتاج العمليـة الترابطية إلـى توفـر العدالـة فـي التوزيـع واعتمـاد المشـاركة السياسـية والديمقراطيـة. ارتبـط الحكم الرشـيد بالتنمية المسـتدامة لأنه عنصر الربط والضمان الأساسـي لعملية تحويل النمو الاقتصـادي إلـى تنميـة بشـرية مسـتدامة.(٧)

التنمية المستدامة تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يـؤدي إلى رفع القدرات البشـرية وذلك فـي ضـوء زيـادة المشـاركة للمواطنيـن في العمليـة التنمويـة والسياسـية "المشـاركة"، وتوسـيع خياراتهـم وإمكاناتهـم فـي الوصول إلـى مسـتوى رفيـع مـن الحيـاة "التمكين"، إضافـة إلى حصـول المواطنين علـى حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية" التوزيع العادل" ،ناهيك عـن القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيـال القادمة" الاسـتدامة"، وضمان الحق فـي الحيـاة، وبذلك تتحقـق التنمية المسـتدامة العادلة، ولذا فإن هذه الشـروط لا يمكن تحقيقها

إلا فـي ظـل وجـود حكـم قائـم علـى الرشـاد وضمـان حقـوق المواطنيـن.(٨)

معايير الحكم الرشيد

هنـاك مجموعة مهمه من المعايير يجب توفرها ليكون الحكم رشـيد ويحقق الاهداف المطلوبة:

١-المشـاركة: فـي ضـوء الحـق فـي التصويـت وإبـداء الـرأي، توفيـر الحريـات العامـة ،ضمـان مشـاركة المواطنيـن الفعالة

٢-حكم القانون: مرجعية قانونية وسـيادته على المجتمع

٣-الشـفافية: توفـر المعلومات الدقيقـة وإتاحة الفـرص للجميـع للاطـلاع علـى المعلومات.

٤-حسـن الاسـتجابة :قـدرة المؤسسـات والآليـات علـى خدمـة الجميـع دون اسـتثناء

٥-التوافـق: القدرة على التوسـط والتحكم بين المصالـح المتضاربة لتحقيـق المصلحة العامة

٦-المسـاواة(تكافؤ الفرص):إعطـاء الحـق للمجتمع في الحصول على الفرص المتسـاوية

٧-الفعالية: توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تسـتجيب إلى احتياجـات المواطنين وتطلعاتهم

٨-المحاسـبة والمسـاءلة: محاسـبة المسـؤولين عـن إدارتهـم للمـوارد العامـة

٩-الرؤيـة الإسـتراتيجية: فـي ضـوء تنميـة المجتمـع والقـدرات البشـرية.(٩)

الحكم الرشيد قادر على انجاز المهام التنموية الاتية:

١- حصـر المـوارد المتاحـة للانتفـاع ,ووضـع خطـة مسـتديمة للاسـتثمار.

٢- بناء مؤسسـات مسـتقلة وقوية قـادرة على وضع الخطط وتنفيذها بطريقة مهنية لا سياسية .

٣- التخصيـص العـادل للمـوارد والثـروات والأموال بمـا يخفف من حدة الفقـر والفوارق الطبقية والإقليمية .

٤- فسح المجال للمشاركة الواسعة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطط وفي متابعة التنفيذ .

٥- خلق مناخ ملائم للمبادرات الخاصة وتشجيع الاعتماد على الذات .

٦- الشفافية وتفعيل دور الجهات الحسابية والرقابية .

٧- التبادل السلمي للسلطة يشعر المستثمرين ورجال الأعمال بالاطمئنان ويشجعهم على توسيع أعمالهم وانشطتهم .

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الرشيد، وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد، بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلام واحترام معايير العمل، وحماية المرأة وحقوقها، وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تقوم على الترابط بين كافة مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد الى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الامد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل، ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الصالح الرشيد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الرشيد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة.(١٠)

١- النظرة السياسية لمصادر الطاقة واستغلال الموارد

الكثير من الثروات الطبيعية (النفط ,الغاز ,الفحم)قد بدأت بالنفاذ أو قد اوشكت على ذلك ,وبتحطيم نظرية الابدية القائمة على ان تلك الثروات الطبيعية هي طاقة متجددة ولا يتوقع لها النفاد مطلقا", فان ذلك قد أدى الى بروز الكثير من العوائق الاقتصادية والتجارية و المخاوف المستقبلية على استمرار العديد من الصناعات الكبرى في مختلف دول العالم وبقائها .واول تلك المخاوف هو نفاد تلك الطاقة الطبيعية وعلى راسها النفط ,وكيفية مواجهة تلك الكارثة التي قد تسبب بتوقف عجلة التنمية والاقتصاد في غير دولة ,صناعية وغير صناعية لا تملك البدائل المناسبة لمواجهة تلك الكارثة ,وتعتمد بشكل شبه كلي على تلك الطاقة في تحريك عجلة اقتصادها ,إذ ان العالم وابتداء من ٢٠١٠ تقريبا ,بدأ مواجهة ماتبقى من النفط في جوف الارض حيث اصبح اقل جودة واصعب استخراجا مما كان عليه سابقا" ,وسيبدأ ضخ

النفط بالتناقص بشكل تدريجي ,وسيبلغ الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي اوجه في حدود عام ٢٠٢٠,ثم سيبدأ هو بالتراجع كذلك, ولذا فان الكثير من الصناعات الرئيسة والقائمة في بقائها على ما تهبه الارض من خيرات لبني الانسان قد باتت مهددة بالانهيار ,وكذلك فانه بات لزاما ان يتم ايجاد بدائل لتلك الطاقة كاستغلال الطاقة الشمسية او المائية ,وحتى هذه فان هناك دراسات عديدة تؤكد ان صلاحيتها لن تستمر لمدة طويلة ,وانه سيكون لها وقت معين ستكون فيه غير صالحة او كافية لبناء طاقة مفيدة لتحريك عجلة الاقتصاد العالمي .وامام الطلب المتزايد على الموارد ,والذي تتحكم به الى درجة ملحوظة الزيادة المفاجئة في اعداد البشر فانه من الطبيعي ان الازدياد في عدد السكان سينتج احتياجا زائدا" في الغذاء والكساء والمأوى والضروريات الاساسية الاخرى للحياة, فقد خسرت الارض حوالي ثلث ثروتها الطبيعية المتاحة بين ١٩٧٠/١٩٩٥كنتيجة للنشاط البشري وقد ادت هذه النظرة لمستقبل الطاقة في العالم الى اعادة صياغة العديد من المفاهيم والمخططات الاقتصادية والسياسية للكثير من دول العالم ,وخصوصا الدول الكبرى والمستهلكة منها ,كان اهمها التحول الى بناء تكتلات اقتصادية واسواق تجارية ضخمة تعتمد على التبادل الاقتصادي والتجاري والصناعي ,(السوق المفتوحة)وايجاد توازنات طبيعية لتغطية ذلك النقص في الطاقة في محاولة منها لعدم الاعتماد على خيار البديل الاوحد لتغطية اسواقها الهشة او الانسياق وراء الاعتماد على تلك الطاقة كبديل احادي لتسير اقتصادها ,وعلى راس تلك الدول الكبرى الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية فعلى سبيل المثال تعتمد الاخيرة للحصول على طاقتها الصناعية على اطراف خارجية وادى هذا الاعتماد الى احتواء وتراجع القدرة والهيمنة الامريكية وضعف سيادتها الاقتصادية والسياسية في كثير من الأماكن في العالم ,إذ ارتفعت نسبة التبعية الامريكية للنفط الاجنبي الى ما يعادل ٥٢٪ عام ٢٠٠١ وقد تفاقم هذا المعدل ليصل الى اكثر من ٦٦٪ عام ٢٠٢٠ [١١] أدركت الدول النامية الى اهمية ما تملكه من سلاح طبيعي راهن وانه قد ان الاوان لاستغلال تلك الطاقة لمواجهة العديد من مشاكلها الاقتصادية والسياسية المستقبلية كما حدث ذلك مع فنزويلا والجمهورية الاسلامية الايرانية على سبيل المثال ولكن للأسف تستغل تلك الطاقة في الآونة الاخيرة بشكل غير اخلاقي وغير مبرر وذلك لشراء ترسانة ضخمة من الاسلحة الفتاكة كانت نتيجتها مئات القتلى والاف الجرحى في ارجاء الارض ,كذلك قد تم استغلال تلك الموارد الطبيعية في قلب موازين الاقتصاد العالمي عن طريق التحكم في اسعاره ,مما شكل عقبة كبيرة في طريق تنمية وتطوير العديد من البلدان التي لا تملك تلك الثروة بل تستهلكها ,كما قد استغلت العديد من الدول اهميتها واحتكارها لتلك المصادر والثروات الطبيعية كورقة ضغط سياسي او سلاح ردع في غير محله لمواجهة العديد من مشاكلها واخطائها الداخلية والخارجية ,الانسانية منها والسياسية

,وذلـك كوسـيلة لكسـر العديـد من القـرارات الدوليـة الاممية الملزمـة واحتوائهـا .ولكـن علـى الرغم مـن ذلك فقد تسـتغل تلك الثروات الطبيعية كأوراق سياسية رابحة وقوية في كثير من الاحيان وبشـكل اكثر انسـانية وسلمية ,بل ربما ان اسـتغلالها بذلك الشـكل قـد يؤدي الى رفع الظلم وايصال الحق الى اصحابه كما فعلت ذلـك الدول العربية في حـرب اكتوبر من العام ١٩٧٣ .ولكنـه لا يعطي مبررا لأي دولة على وجه الارض لاستغلال تلك الثروة لبناء ترسانة من الاسـلحة النووية والكيميائية او البيولوجية على حساب البشـرية والامن العالمي ,وهذا ما لا يقبلـه المجتمـع الدولي مـن اي مكان وتحت اي ظرف من الظروف السياسـية او العسكرية .وفي الاتجاه الاخر فقد ادى وجود هذه الثروات الطبيعية وتركزها لـدى بعض الدول الصغيرة والناميـة ,كـدول الشـرق الاوسـط على وجه الخصوص الى بروز نشـاطات خارجية تكمن فـي تلـك الاطمـاع الدولية وسـعي العديد من الدول الكبرى للتدخل في شؤنها الداخلية ,وذلك فـي محاولة منهـا لاختراقهـا واحتـواء قوتها المتركزة في ما تملكه من تلك الثروات الطبيعية ولديها القدرة بها للسـيطرة على اسواق التجارة العالمية والدولية ,وعلـى راس تلك الدول التي برزت نشـاطاتها في هـذا الخصوص منذ فترة طويلـة وتحت مسـميات لا حصر لهـا الاتحاد السوفيتي السـابق والولايات المتحدة الامريكية والـدول الاوربية واسـرائيل والصين ,سـواء اكان ذلك في القارة الاسيوية او الافريقية او في اي بقعة مـن العالم ولكن كان للولايات المتحدة الامريكية بشـكل خاص وسياسـتها التوسـعية والامبرياليـة الـدور الاكبر والابـرز بين جل تلك الانشـطة والتدخلات الدوليـة ,على الرغم من تأخـر ظهور هذه الامبريالية على مسـرح السياسة العالمية حتى النصف الثاني من القرن التاسـع عشـر ,وقد كان هذا التطلع على اساس حمايـة حقوقهـا التجاريـة ومصالـح رعاياها

ولقد تغيـر هذا المفهوم لصالح البحث عن بديل لنقـص الطاقـة لديهـا وبالتالي احتـواء القدرة الاسـيوية والعربية خوفا" من اعادة اسـتغلال تلك الورقة ,وهذا ما شـاهدناه في ضوء تدخل الولايات المتحـدة الامريكية في عدد من الدول الاسيوية كالعراق وافغانستان على سبيل المثال ,وهو ما تسعى اليه في ضوء محاولاتها الرامية لاحتواء الجمهورية الايرانية وارضاخها ,وفي هذا السـياق يقول مدير المخابـرات الامريكية الاسـبق ويسـلي :(ان لدينا مصالح حقيقية في هـذه المنطقـة وفي السـيطرة على ابـار النفط المنتشـرة بأكبر مخزون اسـتراتيجي في العالم فيهـا ,ولقد اعتقدنـا دوما ان معيـار قوة انظمة الشـرق الاوسط تكمن في انها تستطيع ان تمنع عنهـا النفط في الوقت الذي تريده كما حدث في حـرب اكتوبر ١٩٧٣ ,وان الرسـالة الواضحة التـي سـننقلها هـي اننـا لن نسـمح بمثـل هذه الاعمـال مطلقـا ,وان من يجـرؤ على ارتكاب مثـل هذه الاخطاء الاسـتراتيجية في منع النفط عـن امريـكا لابد ان يعاقب وبـدون تردد ,وان قواتنا العسـكرية سـتكون جاهـزة للتحرك في اي مكان في منطقة الشـرق الاوسـط من اجل

تامين مصالحنا الاستراتيجية)ولذا فان العالم مطالب بشكل عاجل الى ضرورة التنبه الى خطورة سلاح الطاقة بمختلف اشكاله وانواعه ,واستغلاله كورقة ضغط وابتزاز سياسية لتبرير العديد من الاعمال والافعال الخارجة عن القانون والاخلاق والانسانية والقرارات الدولية وخطورة استغلال تلك الورقة بين بعض الدول الكبرى وخصوصا الدول التي تمتلك السلاح النووي .واهمية الاسراع العالمي لايجاد حلول منطقية للبحث عن مصادر للطاقة بعيدا" عن الاطماع التوسعية والامبريالية الرامية لاحتواء واحتلال الدول الصغيرة والفقيرة اقتصاديا , والتدخل في شؤونها الداخلية سياسيا تحت ذرائع واهية كالديمقراطية وحقوق الانسان وهي في الحقيقة تسعى للسيطرة على ثرواتها الطبيعية ومواردها الاقتصادية ,كذلك على العالم الانتباه الى الطريق الذي يتجه اليه بهذا الاستنزاف المتزايد لثروات الارض وهو ما يشكل تهديد اخطر من الاسلحة النووية على البشرية [١٢] .

لذا علينا كجغرافيين ان نبحث عن الاستدامة التي نقصد بها قدرة المشاريع وبرامج التنمية على تحقيق موارد جديدة غير مستنفذة لضمان الاستمرارية دون الحاجة إلى دعم بموارد جديدة ,فهي اذن الاهتمام بالمتطلبات الانسانية الحالية والمستقبلية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا [١٣]ومن الوجهة الاقتصادية فان التنمية المستدامة لابد ان تقود إلى خفض هام في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ,فيما ترى الدول النامية ان هذه الاستدامة يجب ان تتضمن استثمار الموارد لرفع المستوى المعاشي للسكان الاكثر فقرا" [١٤]

الاستنتاجات

•عدم وجود اهتمام كافي بالبيئة الجغرافية المحيطة بنا وزيادة التلوث.

•دور الدولة التنموي لا يوجد دور لأغلب الدول النامية بتنمية الموارد الطبيعية وحمايتها والتنسيق بين مختلف أجزائها لتحقيق تنمية مستديمة

•لا يوجد حكم رشيد في أغلب الدول التي تمتلك مصادر الطاقة لأنه غير قادر على حصر الموارد المتاحة للانتفاع ,ووضع خطة مستديمة للاستثمار.

•أصبحت الموارد الطبيعية في الدول النامية نغمة وخاصة العراق بسبب ضعف الحكومات وتدخل القوى الإمبريالية المهيمنة .

المقترحات

•بناء مؤسسات مستقلة وقوية قادرة على وضع الخطط وتنفيذها بطريقة مهنية لا سياسية .

•فسح المجال للمشاركة الواسعة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطط وفي متابعة التنفيذ.

•التبادل السلمي للسلطة يشعر المستثمرون ورجال الاعمال بالاطمئنان ويشجعهم على توسيع اعمالهم وانشطتهم .

•تشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير لأهميتها في الحصول على العملات الصعبة وتنويع مصادر الدخل القومي بدل من الاعتماد كليا" على إيرادات النفط .

المصادر

١- دواي، عبد الله محمد، مهدي صالح , إسراء عبد الرحمان خضير، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، مجلة ديالى،ع٦٧ ,٢٠١٥ .

٢-شبكة النبأ المعلوماتية ٢٠١٦/٥/٢٢ https://www.annabaa.org

٣-الطاهر ,قادري محمد ,التنمية المستدامة في لبلدان العربية بين النظرية والتطبيق ,مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ,بيروت ,٢٠١٣.

٤-عبد الله ,عبد الخالق ,التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,١٩٩٨.

٥-عبد الحميد، بابة الفضل ,مقومات الحكم الراشد(جامعة الخرطوم، معهد دراسة الإدارة العامة والحكم ،الاتحادي،اكتوبر ٢٠١٠.

٦-علي حسنين توفيق ابراهيم ,الابعاد السياسية لازمة التنمية الانسانية في الوطن العربي ,النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية ,الأبعاد السياسية والاجتماعية ,المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ,بيروت ,٢٠١٣.

٧-عيسى, محمد عبد الشفيع ,الدور التنموي للدولة ,مجلة عمران للعلوم الانسانية ,المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ,العدد١,المجلد الاول, بيروت ,٢٠١٢.

٨-الغامدي ,عبد الله بن جمان ,التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسولية عن حماية البيئة ,موقع معابر.

http//www.maaber.org/issue-deep ecologyl.htm/may١٠

٩-الفطيسي, محمد بن سعيد ,مصادر الطاقة بين السياسة والبقاء الانساني ,موقع الحوار المتمدن الالكتروني http//www.ahewar.org

١٠-الفراجي ,علي جاسم حمود ,توطن صناعة تصفية النفط في العراق بمنظور التنمية المستدامة ,اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية ,جامعة الموصل ,٢٠١٣ .

١١-محمد، غربي ,"الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"،دفاتر السياسةوالقانون(ابريل٢٠١١).

١٢-اللبدي, نزار عوني ,التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة ,عمان ,الطبعة الاولى, دار دجلة للنشر الاردن,٢٠١٥ .

الهوامش

١-حسنين توفيق ابراهيم ,الابعاد السياسية لازمة التنمية الانسانية في الوطن العربي ,النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية ,الابعاد السياسية والاجتماعية ,المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات ,بيروت ,٢٠١٣ ص٣٠.

- ٢ محمد عبد الشفيع عيسى, الدور التنموي للدولة ,مجلة عمران للعلوم الانسانية ,المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ,العدد١,المجلد الاول, بيروت ,٢٠١٢,ص٧٢.

٣- المصدر نفسه ,ص ٧٤

٤- الغامدي ,عبد الله بن جمان ,التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسولية عن حماية البيئة ,موقع معابر.

٥-عبد الله محمد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمان خضير، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، مجلة ديالى،ع٦٧،٢٠١٥،ص.ص.٣٤٢

٦-الطاهر ,قادري محمد ,التنمية المستدامة في لبلدان العربية بين النظرية والتطبيق ,مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ,بيروت ,٢٠١٣,ص ٣٠٧.

٧- ١١- غربي محمد، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، دفاتر السياسة والقانون(افريل٢٠١١)

٨-المرجع نفسه،.ص.٣٧٦-٣٧٧ص،٣٧٦.

٩-بابة الفضل عبد الحميد، مقومات الحكم الراشد(جامعة الخرطوم، معهد دراسة الإدارة العامة والحكم ،الاتحادي،اكتوبر ٢٠١٠)،ص.ص.٦٣-٦٤

١٠- شبكة النبأ المعلوماتية ٢٠١٦/٥/٢٢ https://www.annabaa.org

١١-الفطيسي,محمدبن سعيد ,مصادر الطاقةبين السياسة والبقاء الانساني ,موقع الحوار المتمدن الالكتروني http//www.ahewar.org

١٢-اللبدي, نزار عوني ,التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة ,عمان ,الطبعة الاولى, دار دجلة للنشر الاردن,٢٠١٥,ص ٢١٣.

١٣- الفراجي ,علي جاسم حمود ,توطن صناعة تصفية النفط في العراق بمنظور التنمية المستدامة ,اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية ,جامعة الموصل ,٢٠١٣,ص ١٦

١٤- عبد الله ,عبد الخالق ,التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,١٩٩٨,ص٢٤٤.

الملخص

إنّ التنمية هي تفاعل بين الإنسان والبيئة ينتج عنها جوانب ايجابية مثلما يترتب عليها جوانب سلبية في المجتمع, أصبحت حماية البيئة من ابرز التحديات الحضارية والصحية والاجتماعية لأي مجتمع انساني ويتفق العلماء انه لا مستقبل لمجتمع بدون بيئة نظيفة ولا سبيل لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الا بواسطة الطاقات البشرية المنتجة للأمر الذي يتطلب توفير بيئة نظيفة خالية من التلوث والعلاقة قوية بين السياسات وتوجيهاتها واستراتيجياتها من جهة وبين الاقتصاد والتنمية

من جهة أخـرى فان الدولة بمؤسسـاتها معنية مباشرة بتسـديد الخطى وترميز مسالك التنمية فـي اطرها الفكرية والتنفيذيـة الى تحقيق أبعاد الاسـتدامة في التنمية وتعتبر تلبية الاحتياجات الأساسـية للإنسـان وتحسـين ظـروف حياته وتحقيق طموحاته من الاهداف الرئيسية للتنمية . علـى ضوء مـا تقدم نطرح التسـاؤل الآتي : هل هناك توجه سياسي وجهود سياسية وعلمية لحل مشـاكل البيئة وتحقيق التنمية المسـتدامة؟ وما هو دور الدولة الرشـيد فـي تحقيق التنمية المسـتدامة؟ بناءً على هذا الاسـاس سيتم تناول الموضوع ضمن ثلاثة مباحث تعتبر احتياجات الانسـان وتحسـين ظـروف حياتـه وتحقيـق طموحاته مـن الأهداف الرئيسـية للتنمية ,في ضـوء مختلـف الانشـطة التي يمارسـها على البيئـة ومحيطها الحيوي , وهي انشـطة يكون فيهـا الانسـان العنصـر الفاعـل والمؤثر بين البيئـة والتنميـة وعليـه ان يراعـي امكانيـات وقـدرات البيئـة علـى تلبيـة احتياجاتـه وعدم الاضرار بها اثناء ممارسـته الانشطة التنموية وكذلـك مراعات اسـتمرارية البيئـة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة ,فالتنمية المسـتديمة هي التنمية التي تلبي احتياجات دون المسـاومة علـى قدرة الأجيـال المقبلة في تلبيـة حاجاتهم فالعلاقة قويـة بين التنميـة والبيئة وهي علاقة توافق وليـس تصادم ويحتاج النظـر في البيئة ومكوناتها الأساسـية وأنظمتها ومواردها وإلى تقييم ومراجعة علاقة الانسـان بالبيئة والمفاهيم الأساسية للمشـكلات التي افرزتها تلك العلاقة ومنهـا مفاهيـم التلوث البيئـي والاضرار التي تعرضـت لها البيئة وما ترتب من اعاقة التنمية ,لذا تتطلب التنمية المستدامة تغييرا» جوهريا» في السياسـات والممارسـات الحاليـة لكن هذا التغييـر لـن يتأتى بسـهولة ,ولن يتأتـى بدون قيـادة قوية وجهود متصلة ونضالات مسـتمرة من طـرف القوى العاملة والشـعوب المقهورة فـي بلدان كثيرة .وكان للبحـث أهمية في تقديم تحليل لدور الدولة التنموي والحكم الرشـيد في تحقيق التنمية المسـتدامة, اما اهم اهدافه انجاز مهـام تنمويـة في ضـوء الحكم الرشـيد للدولة , ومنهجيـة البحـث يسـتعمل الباحـث المنهج التحليلي والمتبع من قبل الباحثين في الجغرافية السياسـية لحـل المشـكلات باتبـاع الخطوات العلميـة وهيكلية البحث جـاءت بثلاثة مباحث الأول دور الدولـة التنموي الذي سـلط الضوء على العلاقة بين النظام السياسي للدولة وتحقيق التنمية اما المبحـث الثاني فقد ركز على الحكم الرشـيد وماله من دور أساس في تحقيق التنمية والمبحـث الثالث ركـز على إمكانية اسـتثمار مصادر الطاقة في تحقيـق التكامل الاقتصادي لتحقيـق أهـداف التنمية وتحقيق غايـة البحث. وخـرج البحـث بجملة من التوصيـات . أهمها بناء مؤسسـات مستقلة وقوية قادرة على وضع الخطـط وتنفيذهـا بطريقة مهنية لا سياسـية .

Abstract

Development is an interaction between human beings and the environment that results in positive aspects as it results in negative

and scientific efforts to solve the problems of the environment and achieve sustainable development? What is the rational role of the State in achieving sustainable development? Based on this basis, the topic will be addressed within three areas that consider the needs of the human being and improve the conditions of his life and achieve his ambitions of the main goals of development, through various activities that he practices on the environment and its biological environment, activities in which the human being is the active and influential element between the environment and development and has to take into account the possibilities and capabilities of the environment to meet his needs and not to be damaged during the practice of development activities as well as taking into account the continuity of the environment to meet the needs of future generations. Sustainable development is development that meets the needs without compromising on the ability of future generations to meet their aspects of society, the protection of the environment has become one of the most important cultural, health and social challenges for any human society and scientists agree that there is no future for a society without a clean environment and no way to achieve economic growth and sustainable development except through productive human energies, which requires a clean environment free of pollution and a strong relationship between policies and guidance and strategies on the one hand and economy and development on the other hand, the state with its institutions is directly involved in paying The pace and coding of the paths of development in its intellectual and operational frameworks to achieve the dimensions of sustainability in development and considers meeting the basic needs of the human being and improving the conditions of his life and achieving his ambitions are the main goals of development. In the light of the above, we ask the following question: Is there a political orientation and political

needs, the relationship between development and the environment is strong, which is a relationship of consensus, not a collision, and needs to look at the environment and its basic components, systems and resources, and to evaluate and review the human relationship with the environment and the basic concepts of the problems that have resulted from that relationship, including the concepts of environmental pollution, damage to the environment and the resulting impediment to development. Therefore, sustainable development requires a «fundamental» change in current policies and practices, but this change will not be possible easily, and will not be possible without strong leadership and continuous efforts and struggles by the workforce and oppressed peoples in many countries. The structure of the research came in three axis, the first axis of the state development, which highlighted the relationship between the political system of the state and the achievement of development, while the second axis focused on good governance and its essential role in achieving development and the third axis focused on the possibility of investing energy sources in achieving economic integration and thus achieving the goals of development and achieving the goal of research. The research came out with a number of recommendations. The most important is to build independent and strong institutions capable of drawing up plans and implementing them in a .professional, not political, manner